التكامل والانفصام في ضوء التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة

أ. د. عبد الجليل مرتاض
(جامعة تلمسان)

لا أحد من المطلعين يتجادل مع آخر بأن جماع التراث اللغوي لم يرووا اللغة العربية لذاتها ومن أجل ذاتها، وهو يَيْقَنُ يَقَناً أنهم رَوَوْا ذلك التراث وسيلة وعلماً لتفسير القرآن وتقعيد القواعد وإنشاء صرح لساني تطبيقي، وكان منهجهم في كل ذلك منهج تحرّ والتزام، غير أن ذلك لم يُغْرِهم بالتزمت أو التعصّ ّب في كل حال لِما سما فكراً، واطرد لفظاً، ونحن نعلم ما يزخر به هذا التراث من مستويات ذات درجات متباينة في رفعتها وفصاحتها وأصالة استعمالاتها.

ويجدر بهؤلاء المطلعين التفاتةً ألا يأخذهم سهو في الإشارة إلى أنه يجب أن نفرق "بين هذه القواعد علومًا اصطلاحية وكونها وظائف لسانية ذات غاية بنيوية معينة بكل ما يدخل فيها ويحيط بها من عناصر مختلفة، إذ العربي أي عربي كان يدرك تمام الإدراك البنية العميقة لهذه الأشكال كلما سمعها أو أرسلها بهذا الشكل أو ذاك مثلما ندرك نحن اليوم البنية العميقة لعاميتنا حقيقة ومجازاً وصورة،... والعربي كان أدرك لفصحاه من إدراكنا نحن لعاميتنا،...

ولذلك نلاحظ جليا أن عاميتنا كلما كانت أقرب إلى الفصحى أمها كنا نحن أكثر قدرة وكفاءة فيما نرومه من توصلات لغوية،... وأمَا ما يعرف بالفوارق اللهجية بين القبائل العربية وما خلّفته في مختلف تصرفاتنا اللغوية، فلا يعدّ في تقديرنا إلا أداءات لسانية متعددة تشكل في نهاية أمرها غرضا تواصلياً واحداً.

إن العادات والتقاليد المتوارثة في إطار محيط لغوي سوسيو–اجتماعي وثقافي ذي أصل واحد وما صحب ذلك كلّه من سلوك لساني متماثل قائم على أنماط متناظرة في الأداء، والتخاطب والنسج البنيوي لمن أهم العوامل التي نهضت خير نهوض بدورها في الحفاظ على سيرورة اللغة العربية وقواعدها التاريخية.

ولا يغرّنا أي تباه وتبجّح إذا ما سمحنا لأنفسنا بأن نُلمِح إلى عمق التراث اللغوي وبعده في العربية، فهو سجّل لساني شامل ومتكامل وعريق ظلت العادات اللسانية الشعبية تسيّره وتكيّفه وتصونه إلى أن ورثتنا إياه بفضل مدونتها الشفهية التي كانت تقوم مقام المدونة المكتوبة وتنوب منابها، وفي تقديرنا أنّ ما وجد من قلة أو عدول عن معيارية تمثّلها كثرة لا يمثل إلا عادات وتقاليد لسانية متوارثة بين فئات متكلمة هنا وهناك.

وفي هذا الاطار ينبغي ألا نغترّ كثيرا بقول أبي عمر وبن العلاء: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا"[1]، لأن أبا عمرو الذي كان أوسع العلماء علماً في عصره بكلام العرب ولغتها وغريبها لا يريد إلا الفروق العامة التي لاحظها بين لغتي الشعر الفني والقرآن من جهة، وبين بعض مظاهر لهمة حمير وأقاصي اليمن من جهة أخرى، ولعله قصد

بذلك البقايا اللهجية الحميرية العتيقة مقارنة لها بالعربية التي كانت في عهده، وإلا فكيف تفسّر رواية أبي عمرو ظواهر لغوية من اليمن نفسه؟[2].

ومما لا يساورنا فيه أدنى شك أن الدرس اللغوي لدى العرب نشأ نشوءا متكاملاً، ولم يعرف بوادر التجزؤ والانفصام إلا في فترة تالية على هذه النشأة لا تقل في تقديرنا عن قرن من الزمن، ومن أجل هذا التكامل الكلي المتقدم والانفصام التجزئي المتأخر تطالعنا الروايات القديمة، وعلى تعدّدها واختلافها، بمصطلح "العربية أو "علم العربية" بدل مصطلحات أخرى تدعى "نحوا" أو "صرفا" أو "بلاغة" أو شيئا من ذلك مما عُرِف لاحقاً، ولذلك تواترت الروايات حول أبي الأسود الدؤلي (69 هـ) بإطلاق مفاهيم متماثلة[3]:

- "وهو أول من أسس العربية".
- "أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود"

ويظهر أن الرعيل الأول من علماء العربية ولا سيما تلامذة أبي الأسود واجهتهم منذ البداية إشكالات داخلية تتعلق بعناصر لسانية موجودة في بعض الاستعمالات الخطابية المتبنّاة من فئات لغوية اجتماعية لم يكن من السهل القفز فوقها أو قبولها ودمجها، ويظهر مع ذلك أنهم لم يتناولوا كل ما يدخل في كلام العرب العام مجتزئين بما عاد يسمى بعد عقود من الزمن بالأكثر أو الأكثرية، ويبدو أن عيسى بن عمر الثقفي ونظيره أبا عمرو بن العلاء كانا أول من بتّا في هذه المسألة، فالأول رأى أن يضع مؤلّفه على الأكثر، ويسمّي ماعدا ذلك لغات، ولعل لفظي "الجامع" و"المكمّل" المنسوبين بقوة إلى الرجل لا يشيران إلا إلى ذلك، والثاني لما سئل: "كيف تصنع فيما

خالفتك فيه العرب وهو حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[4].

وإشارتنا إلى نشأة الدرس اللغوي العربي كلاًّ متكاملاً لا يعني أن القولَ إلا من يغيب عنه الإلمام الواسع بهذا التراث اللساني الصلد، بل مما وقفنا عليه واستنتجناه في أعمال لنا أخرى أن كلمة "النحو" ظلت مغيّبة إلى عقود متأخرة من الزمن، لا يقول هذا القولَ إلا من يغيب عنه الإلمام الواسع بهذا التراث اللساني الصلد، بل مما وقفنا عليه واستنتجناه في أعمال لنا أخرى أن كلمة "النحو" بدأت تنتشر منذ بداية القرن الثاني الهجري على الأقل، من ذلك أن رجلاً قال للحسن البصري: "يا أبو سعيد! فقال له: كسب الدوانيق شغلك عن أن تقول: يا أبا سعيد!"[5]، مما جعل المصدر نفسه ينقل لنا أن الحسن يقول: "تعلموا الفقه للأديان، والطب للأبدان، والنحو للسان"[6]، وفي الفترة نفسها ظهرت تلك المشادات الجدلية بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117 هـ) والشاعر الفرزدق في بعض التراكيب النحوية التي كان من المفروض أن يرفعها فكسرها هروباً من لحن عروضي فوقع في لحن نحوي، الأمر الذي جعل عبد الله يقول للشاعر: "وكذلك قياس النحو في هذا الموضع"[7].

وزعموا أن الفرزدق قال لمجادله: "والله لأهجونّك ببيت يكون شاهداً على ألسنة النحويين أبداً"[8]، فهجاه ببيته المشهور:

فلو كان عبد الله مولى هجوته   ولكن عباد الله مولى مواليا

وبكلمة شاملة، فإننا لا نشك قط، بالنظر إلى ما لدينا من معطيات مادية، في أن العرب قد عرفوا هذا المصطلح النحوي منذ الفترة المذكورة،

وأضحوا يسمون هذه القواعد الوظيفية نحواً، ومن يشتغلون به نحوياً، ويجمعونه على نحويين جمع مذكر سالما أو نحاة على جمع التكسير[9]، ولا أدل على هذا من ورود هذا المصطلح صراحة لدى سيبويه الذي تجعل بعض الوثائق وفاته سنة 161 هـ : "هذا باب منه استكرهه النحويون"[10]، "وإلا خالف جميع العرب والنحويين"[11]، "وإنما ذكرنا هذا، لأن أناساً من النحويين يفرّقون بين التنوين وغير التنوين"[12].

ولعلنا لسنا في حاجة من المزيد إلى التدليل على هذه المسألة، ولكن الذي نرجّحه أن سيبويه لم يخالف أحداً ممن سبقوه أو عاصروه في وضع مصطلح مركب لو كان بلغ سَمْعَه أو عِلْمَهُ مصطلح آخر كان متداولاً فعلاً بين النحاة من اساتذته وأقرانه البصريين، بدليل الاصطلاحات التي أدخلت من ورثته على هذه المصطلحات المركبة بشكل خاص، حتى وإن بقيت عناصر منها متداولة إلى وقتنا هذا في كتبنا التعليمية كمثل تسميته لـ"إذا الشرطية" بـ "ظرف لما يستقبل من الدهر" خلافاً لـ: "إذ" التي هي عنده "ظرف لما مضى من الدهر"،...فضلاً عن مصطلحات نحوية أخرى انفرد بها سيبويه.

ولسنا هنا بصدد التأريخ للنحو العربي أو حتى الدفاع عن أصالته من عدمها، فهذا موضوع آخر لا يخرج من كل من دخل فيه بنتيجة ترضي الجميع، ولكن هدف إثارتنا لكلمة النحو في ذاتها ولذاتها، لأن هذه الكلمة في بداية أمرها وعلى مسار قرنين من الزمن على الأقل ظلت العناصر اللسانية كلها تنضوي تحتها انضواء تكاملياً، وكل ما تمرد عنها لاحقا انبثق

عن مجالها، وظل في سيرورته وتطوره عالة عليها ومديناً إليها على الصورة البصرية الأولى.

ولم يعد يخامرنا تردّد في أن السلطة القاهرة لتلك الأبوّة النحوية المقدّسة على كل العناصر اللسانية في اللغة العربية كان مردّها أساساً إلى شبكة العلاقة الداخلية للبنية الدلالية في اللغة العربية، تلك البنية التي لا يكون لها معنى إلا على مدى تركيبها كلها وبتشارك العناصر اللسانية جميعها دون التقليل من أهمية عنصر فيها، فما الحركات الدؤلية من فتح وضم وكسر وتنوين إلا ظواهر صوتية تعليمية مساعدة، أما ما يكمن من بنىً تحت هذه الصوائت القصيرة فهو شيء آخر، إنها البنية الدلالية كلها.

ويأتي العقد الأول من القرن العشرين ليؤكد على لسان دي سوسور دواعي البنية الكلية التي اتسم بها النحو العربي القديم: "تمتزج صفات الوحدة مع الوحدة ذاتها، وفي اللغة كما في أية منظومة أعراضية أن ما يميز علامة ما، إنما هو كل ما يشكّلها،...ولما كانت اللغة على ما هي عليه، فإننا لن نجد فيها شيئا بسيطاً مهما كان الجانب الذي ندخل به إليها، إذ إننا نجد دائما وفي كل موضع ذلك التوازن الواحد معقداً بين عبارات يحكم بعضها بعضاً..."[13].

ولا يفوتنا، بهذه المناسبة، أن نشير إلى أن الدرس اللغوي في الفترة الخليلية والسيبويهية كان قد بلغ ذروته اللسانية ولم يعد العجز عجز مصطلح على نحو هذه المصطلحات اللسانية العربية الحديثة المشوّهة، بل انتقل الدارسون إلى التمازج العلمي لتوظيف كل العناصر اللسانية العامة،

وذهبوا بها أبعد مذهب لا نكاد نجد أشياء منه اليوم إلا فيما نطّلع عليه من نظريات لسانية عالمية، وحسبنا هنا مثالاً على ما قد يوهمه البعض إدعاء أن نورد تحليل سيبويه، البيتَ الشعريّ الشهير لامرئ القيس (طويل).

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني، ولم أطلب، قليل من المال

يفسّر موقع الرفع لكلمة "ليل" بقوله: "فإنما رفع قليل لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى"[14]، ومما يؤسف له أن النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه غيّروا وحوّروا بعض المصطلحات النحوية العامة وأبعدوها عن دقة علاقتها بما تشير إليه من تخصيص أو تعميم دلاليّين.

وبالنظر إلى هذا التكامل المتراصّ الذي يشدّ بعضه بعضاً بالنسبة لمخلّفاتنا التراثية التي تتماثل لنا في أشكال لغوية ومواد أدبية وخطابات كلامية، فقد بات مشروعاً لنا أن نُحْدِث علماً مستوحى من هذا التراث المتداخل تارة والمنفصم أخرى يمكن أن يدعى علم اللهجات الأدبي ليتكفّل بدراسة هذه الأشكال اللغوية التراثية دراسة علمية مستقلة، وكنا في مناسبة أخرى دعونا إلى هذا الموضوع، وقلنا: "علم اللهجات الأدبي هي الدراسة العلمية للأساليب الأدبية التي لا يمكن للمتكلم أو المتلقي أن يغيرها أو يحوّرها وإلا فسد المعنى أو ضؤلت الدلالة وبردت"[15]، وأضفت قولي: "إن الزعم باستحداث علم لهجات أدبي مستقل بات أكثر من ضرورة ملحة بغية تنوير الأجيال العربية بماضي تراثها الأدبي وكنوزها اللغوية الموؤودة، لأن هذه الأشكال اللسانية العربية القديمة نجد القدماء متنازعين فيها، وكل فريق

يرى أنها من جنس حقله، ولذلك نجد كتب التراجم والطبقات النقدية والأدبية زاخرة بتراكيب لغوية كثيراً ما حوّلتهم عن اهتمام موضوعهم الذي رصدوا جهدهم له منذ البداية، مثلما نملك في تراثنا كتبا في التراجم والطبقات اللغوية لا تخلو من تخمة أساليب أدبية صرف،...فمن هنا أضحى لزاماً أن يولد ولادة شرعية مثل هذا الجنس تلافياً للاختلاط، وتنمية لكل حقل في ميدانه، وإحساساً للجيل العربي المثقف المعاصر الذي غدا ينفر من مثل هذه الأشكال اللسانية القديمة التي لا تتنافى في شيء مع ما جدّ في أحدث النظريات اللغوية الجديدة، بل إننا لنرى أن غير قليل من هذه التراكيب اللغوية العربية القديمة يؤازرنا أحياناً على فهم بعض المعطيات الواردة في النظريات اللسانية الجديدة"[16].

وكان الجاحظ فيما يبدو أسبق الدارسين إلى التنبيه على أن هناك أضرباً من الخطابات والنصوص لا يمكن إعرابها أو تحويرها إلا إذا جرت على أفواه أبطال مثقفين أو علماء لم يكن بدّ من تفصيحها: "وإن وجدتم في هذا الكتاب لحناً، أو كلاماً غير معرب، ولفظاً معدولاً عن جهته، فاعلموا أنا إنما تركنا ذلك، لأن الإعراب يبغّض هذا الباب، ويخرجه من حده"[17]، وسبق الجاحظ أبو زيد الأنصاري (215 هـ) إلى هذه الإشارة البعيدة "والمثل بمنزلة الإشارة، وإنما يعلم المراد به على هيئته، فإن غيّر فسدت الدلالة وبطل المعنى"[18].

ودعوتنا إلى الالتفات إلى هذا الحقل الذي نمارسه في تراثنا عمليا ونتغاضى عنه نظريا دعوة من باب الاقتناع بأن العلاقات التركيبية والترابطية

والتطورات الدلالية والعادات الخطابية البلاغية من ترميز وتصريح وإيجاز وإطناب وتحويل الخطاب من جهة إلى جهة بطرق غالباً مالا تكون في حسبان المنتج نفسه وحدها لا تكفي بتبليغ الرسالة في كل موقف من مواقف الاتصال إذا لم يعضد وينضّد هذه الظواهر والتصرفات الكلامية أداة لسانية جديدة يجب أن تنبثق من هذا التراث اللغوي نفسه الذي لم يوصد أمامنا أبواب المراجعة والمقابلة والاجتهاد في ضوء ماجد من حقول دراسية قد تؤازره على عطاء أكثر، وسخاء أوفر.

وعلم اللهجات الأدبي الذي نتصوره ميدان واسع لا يحتفل بمستوى دون مستوى "فهناك التطورات الدلالية، إذ كثيرا ما نحسب أن كلمات عامية أو أجنبية وهي عربية صَليبةً، وثمت تراكيب نتداولها في خطابنا الشفهي، وربما لا نجرؤ على توظيفها في انتاجاتنا الكتابية"[19] ظناً منا أنها عامية أو سوقية وكان ابن مكي الصقلي ممن أشار إلى هذه الظاهرة في جزيرته: "وصار كثير من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العامة يصيبون وهم لا يشعرون، فربما سخر المخطئ من المصيب، وعنده أنه قد ظفر بأوفر نصيب، وتساوى الناس في الخطإ واللحن إلا قليلاً"[20].

ومما لا شك فيه أن الرعيل المبكر ومن بعده من خلف كانوا يعرفون مستويات لغوية أكثر اتساعا بالنسبة للغة العربية وتراثها الأدبي ونصها القرآني، وأضيق استعمالا بالنسبة للمتكلمين، وبين كل مناسبة وأخرى كانت تطالعنا تكلمات أو مستويات أو قراءات تدل على سلوك لساني طبع عليه هؤلاء المتكلمون العفويون السليقيون، ومن هذا القبيل وهو باب واسع، أن

ابن أبي اسحاق كان يقرأ: "يَا لَيْتَناَ نُرَدُّ وَلاَ نُكذِّبَ بِآياَتِ ربِّناَ ونَكوُنَ من المؤمنين" بنصب "نكذب"، وكان يقرأ: "الزاني والزانية"، "السارق والسارقة" بالنصب في كل منهما على خلاف ما قرأ به القرأةُ[21]، ومثل عبد الله عيسى بن عمر الذي كان جريئا على النصب، حيث كان يقرأ: "هؤلاء بناتي هنّ أظهر لكم" بنصب "أظهر" خلافاً لما عليه النحويون أجمعون، ولربما قرأت به القرأة عملاً بأن أبا عمرو كان ممن ينكر هذه القراءة، وهو قارئ ونحوي ولغوي جميعا، ولربما وجدنا قارئين يتفقان قراءة ويختلفان تأويلاً، من ذلك أن كلا من عيسى بن عمر وأبا عمرو كان يقرأ ﴿**ياجبالُ أوِّبِي معه والطير**﴾ (سورة سبأ 10) بنصب "الطير"، لكن عيسى يرى أن النصب بتقدير النداء وأبا عمرو على تقدير إضمار: "وسخّرنا الطير" ذاهبا أنه لو كان على النداء لكان رفعا، ولذلك لا نعجب من قول الأصمعي الذي سمع أبا عمرو يقول: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت حرف كذا وحرف كذا"[22]، بمعنى أن الرجل كان يعرف مستويات لغوية أكثر مما هو مألوف ومعتاد بين الناس عامتهم وخاصتهم ومن ثم لا نندهش كثيرا حين هاجم اللغويون والنحاة الفرزدق في تركيبه الشعري المشهور:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مُسْحَتًا أو مجلّفُ

من طمأنة أبي عمرو للشاعر بقوله: "أصبت هو جائز على المعنى على أنه لم يبق سواه"[23]، وتراثنا يعج بنصوص وتراكيب تصب في الاتجاه نفسه لا تغيب عن المختصين والمهتمين بهذا التراث اللغوي الذي ساده الوهن والضعف يوم بدأ الانفصام يمس جوهره البنيوي الداخلي.

وإشارة إلى ما سبقت الإشارة إليه أن تراثنا اللغوي يقوم على التكامل أكثر مما يقوم على الانفصام، بل لا نحس في أنفسنا شططاً إذا قلنا إن أغلب شواهد العربية في القواعد والخطاب والتفسير وتخريج أحكام لغوية ودينية يتسم بظاهرة التكامل أكثر مما يتصف بظاهرة الانفصام، لأن النظام اللساني في لغة متصرفة كالعربية نظام مكوّن من عناصر يكمّل بعضها بعضاً، ويقوم سابقها على تاليها، وتاليها على سابقها، ولا يفهم معنى تركيب فيها إلا على مدى بنيته الكلية بما تفرزه علاقة كل عنصر فيها بعلاقة صنوه.

فأي تركيب لا يتشكل من عناصر صوتية وفونولوجية ومورفولوجية ومعجمية ودلالية يرأسها جميعاً العنصر أو المستوى التركيبي، ومن هذه العناصر مجتمعة تنتج فضاءات تبليغية أو إيداعية صار بعضها مدركاً لدينا، وبعضها الآخر لا يزال مستخفيا عنا وعن إدراكنا المحدود، فقد ننخدع بتماثل البنيات اللغوية أحياناً بدعوى أن الفرد لا يبدع خارج لغته الطبيعية، ولكننا لا ننخدع إطلاقا بمدى تباين العلاقات فيما بينها، ولربما كان دي سوسور أول من حاول أن يعالج هذه الإشكالية بطريقة أكثر عمقاً وأقرب فهماً إلى أذهاننا حين ميّز تمييزاً رائعاً بين العلاقة التركيبية والعلاقة الترابطية ذاهبا إلى أنه بقدر ما يكون من علاقات بين العبارات توجد علاقات مختلفة، والفرق بين العلاقتين التركيبية والترابطية أو الأولى حضورية قائمة على عبارتين أو أكثر، والثانية يشكلها ترابط أو تداع ذهني غيابي منتهيا إلى أن قيمة "الكل

هي في أجزائه كما أن قيمة الأجزاء تتأتى من مكانتها في هذا الكل أو ذاك"[24].

ونظرا لكون قيمة الكل في كل مستوى من مستويات تأليفه، فإن التراكيب القرآنية والشعرية السابق ذِكرُها تباين علماء ضليعون في ثقافة لغتهم الطبيعية في طرائق وصولهم إلى تِبْيَانِ مفاهيمها الدلالية التي لا تتضح إلا من خلال بناها العميقة، هذه البنى التي قد تتعدد من خلال بنية سطحية واحدة، أو هذه الأخيرة لا تضطلع سطحيا بتبيانها في كل مقام أو خطاب، لأن الخطاب اللغوي إذا كان مسؤولا عن إفهامنا شيئا، فإنه غير معنيّ ضرورة بتحديد ماهية هذا الشيء، نتذكر ما كان يلام به أبو تمام، ونتذكر قول العقاد لخصومه "أنا لا أكتب للكسالى" والإشكال لم يكن ليستحق كل تلك الضجات النقدية لو وظف المتلقون عناصر لغوية تكاملية ظاهرية وضمنية معا، فنحن إذا سمعنا:

"يَعِدُ عُمَرُ مَرْيَمَ بالمجيء"

فإننا نعرف سطحياً أن عمر سيوفي بوعده لا محالة، ولكننا لا نستطيع أن نعرف تحديداً ما هو الشيء أو الهدية التي يحملها معه إلى مريم، كل ما نعرفه مجيء عمر، وهذا الضرب من التحليل أكثر تجريداً من القواعد النحوية البنيوية التي تتموقع وحسب على المستوى السطحي، ومن ثم، فإن كل تركيب ينبغي أن يحلّل في مستوييه: العميق أو التحتي والسطحي، وهو تحليل ضروري للوصول إلى تفسير دلالي، لأن "البنية السطحية غير ملائمة كليا ولا مطابقة عموما لتمثيل العلاقات النحوية الدلالية، والتقديرات السابقة لكل من عيسى بن عمر وأبي عمرو وتقديرات تتعلق بالبنية العميقة

لا البنية السطحية، وعليه فالحركات الإعرابية كصوائت قصيرة لا ننكر وظائفها تعني ما هو مستتر وكامن ضمنياً فيها، وعلى هذا نجد معظم اللسانيين النفسانيين يميل بهم الظن إلى أن المعطيات التجريبية كافية لإثبات أن البنية العميقة لها واقع سيكولوجي لا ينفصل عن تصرف المتكلم ظاهرياً والمنعكس آلياً في سلوك لساني ضمني.

ومنذ ظهور اللسانيات التاريخية قبل قرنين أضحى الغربيون ينظرون إلى مكوّنات الوصف اللغوي في لحظة محددة من تاريخها ضمن ثلاثة مجالات تنطلق مما هو أكثر خارجياً، إلى ما هو أكثر قربا من المعنى، وهي[25]:

1. الوسائل المادية للتعبير شفهياً أو كتابياً، شعبياً أو رسمياً، لهجياً أو أدبياً.

2. النحو، وكان يضم عندهم بابين أو مستويين:

أ. المورفلوجيا التي تعالج الكلمات بمعزل عن علاقاتها في الجملة، وهذا الصنف عندهم يمثل ما يسمى أقسام الخطاب من اسم وفعل ونحوهما.

ب. التركيب (السانتك) ويعالج التنسيق بين الكلمات داخل الجملة.

3. المعجم (اللكسيك)، ويبين المعاني الذي تتضمنها المفردات.

ومع ما تعرّض له هذا التقسيم أو الوصف الغربي التقليدي من انتقادات لاحقة، خاصة من لسانيّي القرن العشرين، فإن النبهاء من اللسانيين يرفضون رفضاً قاطعاً فصل المورفولوجيا عن التركيب (السانتكس)، فالأولى تشكل البناء للكلمات، والثانية مجموعة من القواعد أو الأنظمة التي ترأس تنظيمها، حتى إن أنطوان ماييه كان يرى أن أية محاولة للتمييز بين المورفولوجيا والترتيب (السانتكس) إنما هو تمييز أحمق، لأن ما يعدّ في لغة ما داخلاً في المورفولوجيا

كثيراً ما يكون في لغة أخرى من موضوعات التركيب (السانتكس)، فوظيفة الترتيب في جملة فرنسية مثل:

- PAUL FRAPP PIERRE

هي الوظيفة نفسها التي تؤديها وظيفة الإعراب في جملة عربية مثل:

- زيد يضرب عمرًا.

ويشاطر دي سوسور أنطوان ماييه بأن ما يتفق على تسميته بالقواعد إنما يعني في الآن ذاته التركيب (السانتكس) والمورفلوجيا معاً، وفصل أحد المستويين عن الآخر فصل وهمي، يقول بصريح العبارة: "إن المورفلوجيا لسانياً ليس لها هدف متميزحقيقي ومستقل، ولا تستطيع أن تكوّن وحدها علماً أو فرعاً مميزاً عن التركيب (السانتكس)"[26].

وبإمكاننا اليوم الوقوف على التراث اللغوي العربي لنتيقّن من مدى تكامل مستويي التركيب (السانتكس) والمورفلوجيا من عدمها، وهل كانت التواصلات اللغوية الطبيعية والتعليمية تتم منفصمة أم متكاملة؟

كل مطلع على المستويات الخلفية لهذا التراث وخباياه لا يتردّد من خلال إحالته على عينات لسانية أصيلة شمولية مثل كتاب سيبويه ليعلم علم اليقين أن الدرس اللساني العربي نشأ أول ما نشأ مترابطاً غير مفكك الأجزاء، لأن عملية التركيب عند العرب سبقت عملية التحليل، هذا التركيب الذي يعدّ اللسانيون المحدثون الجملة النمط الأفضل له مقرّين أن (الجملة تنتمي إلى الكلام، بينما تنتمي التراكيب إلى اللغة، يعني أن التراكيب ظاهرة لسانية جمعية، والجمل ظاهرة كلامية فردية، أضف إلى ذلك أن علمنة العربية

كانت تخضع الوضع العلمي للقواعد إلى النصوص أي إلى المتكلمين دون رسم حدود لطبقاتهم الاجتماعية خلافاً للقواعد الغربية القروسطية وإلى غاية عصر النهضة التي كانت تخضع النصوص أو المتكلمين إليها.

والتحليل في العربية والذي كنا أشرنا إليه كان تحليلا شبه آلي سنده في ذلك الجبلة والكفاءة والسمع الذي يعدّه ابن خلدون أبا الملكات في الاكتساب اللغوي، وليس معنى هذا أن الرعيل المبكر من أولئك اللغويين العرب لم يكونوا يدركون بنيويا تلك الفروق وتلك الحدود وتلك العناصر التي تتعاضد كلها في تكوين البنية، لكن ما نعنيه أن ذلك الدرس نهض أول ما نهض على الاستقراء الكلي ثم ما عتّم أَنْ عَقِبَهُ المنهج التحليلي التفكيكي.

والإقرار السابق بنسبة الجملة إلى الكلام، وهو إقرار "معزو إلى دي سوسور، قال به بعض العرب قبله بقرون ألم يقولوا إن "واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات، بل ترك الجمل إلى اختيار المتكلم، يُبيِّن ذلك لك أن حال الجمل لو كانت حال المفردات لكان استعمال الجمل فهم معانيها متوقفا على نقدها عن العرب"[27].مردفين القول "ولهذا لم يتكلم أهل اللغة في المركبات ولا في تأليفها، وإنما تكلموا في وضع المفردات، وما ذاك إلا لأنّ الأمر موكول إلى المتكلم بها"[28]، وهل قال دي سوسور غير هذا؟ ألم يقل: "إن الجملة هي النمط الأفضل للتركيب غير أنها تنتمي إلى الكلام لا إلى اللغة"؟[29] ألم يقل: "يجب أن نسند إلى اللغة لا إلى الكلام جميع أنواع التراكيب المبنية"[30].

وإذا كنا لا نريد أن ندخل هنا في جدل يبعدنا عما نحن بصدده بشأن الرأي العربي المعارض الذي كان يتعجب من إجازة وجود تركيب ما في لغة

من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر، فإن علماء اللسان العربي القدامى كانوا يرون أن علم النحو موضوعه كليه خلافاً لعلم اللغة الذي موضوعه أشياء جزئية، أي كل بنية نحوية هي في الآن ذاته بنية لغوية، وكل ماهو نحو مفترض فيه أن يكون تصريفا ولغة واشتقاقا، ومع أهمية دراسة هذه العناصر مستقلة من الناحية الشكلية والمنهجية بمعزل عن النحو، فإننا لا نغتر بقول بعضهم: "و أما التصريف فإن من فاته علمه فاته المُعظَم" بدعوى أننا نقول: وجد، وهي كلمة مبهمة، فإذا صرفنا أفصحنا، لأنا نقول في المال: وُجْداً، وفي الضالَّة: وجداناً، وفي الغضب: مَوْجِدة، وفي الحزن: وَجْداً.

ويقال القاسط من الفعل الثلاثي للجائر، والمقسط من الرباعي للعادل، تحوّل المعنى بالتصريف من حالة مغايرة، وهذه الدراسة على هذا النحو إنما هي دراسة معجمية اشتقاقية دلالية إذا كانت إفرادية، ومتى رُكِّبَت غدت تركيبية (سانتكسية)، وكذلك سائر الأبواب من جمع وزيادة وسوابق ولواحق وحشو...ونجد في صدر كتاب التصريف للمازني (236 هـ) أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة وهما يتجاذبانه، وأهم ما فيه أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق على أن التصريف يتكفل بما هو ثابت من الكلم، والنحو ينهض بما هو متغير فيه[31].

وتشييد سيبويه إنجازه الضخم الذي لو اجتزأنا به في مراحلنا التعليمية درجة درجة لكان خيراً للعربية ومتعلميها مما ألف بعده من تراكمات نحوية جافة كثيراً ما نفّرت العربي من عربيته فما بالك بالمتعلم الأجنبي، أقيم في

جوهره على ثلاثة محاور جامعة مانعة: التركيب الفعلي، والتركيب الاسمي، والتركيب الحرفي، وهذه التراكيب عالجها تأليفاً ونظماً، ولم تخل من حضور مشروع للعنصر المورفولوجي، ولكن سيبويه أبى قبل نهاية إنجازه إلا أن يلتفت إلى بيان ما أسماه "التصريف والفعل" ليشرّحه تشريحاً مستقلاً إفرادياً استقصاء لما في العربية المستعملة من أوزان وأشكال وصفات واشتقاقات، مما جعله يعرض الصيغ المورفولوجية ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية، متحدّثاً عن الزوائد واللواحق التي لا تضاف إلى وحدة عبثا، بل ليُعلَم ما تعني[32].

ويمكن القول إن ابن خلدون كان خاتمة البحث اللغوي الذي نجده يتميز عنده بالشمول القائم على عناصر متداعبة يكمّل بعضها بعضاً، وهذه العناصر يتوزع كل واحد منها إلى مستويات عامة ومستويات فرعية "وهو يدرك المعرفة اللسانية بمنظورين، منظور داخلي يشمل البنية اللسانية أداة للعمل والتعامل معبّراً عنها عادة بأشكال خارجية تمشياً مع ذهنية العصر وذوقه... بمعنى أنّ ابن خلدون ينطلق في تعريفه للعلوم اللسانية من مفهوم عملي أشمل، وعملي متصل باللغة لذاتها من خلال ما تقوم به من وظائف اجتماعية من أعلى مستوى مثل التواصلات الأدبية والرسمية إلى أدنى مستوى مثل التفاعلات والتعاملات الشعبية اليومية الآنية"[33]، علما بأن علوم اللسان العربي لدى ابن خلدون أربعة أركان: النحو واللغة والبيان والأدب ويمكن أن يضاف إلى هذه الأركان الأربعة ثلاثة أركان أخرى على الأقل: الدلال والديالكتولوجية والخط.

ومما يسجّل لابن خلدون من فضل أنه تعامل مع علمي اللغة والنحو تعاملاً داخلياً لا خارجياً حيث أعطى الأولوية لما يترتب عن التراكيب المتحركة من وظائف متباينة غير أنه لم ينج من مطب تجلى في مبالغته في تلك المفاضلة المفرطة "بين علمي النحو واللغة، فهو لم يكتف بتقديم علم اللغة على علم النحو فقط، بل تمادى في جزمه بأن النحو أهم من اللغة، وهو جزم يعود إلى علماء القرنين الثالث والرابع الهجريين، نجده لدى ابن فارس في "صاحبيه"، وعند ابن جني في "خصائصه"، وحتى لدى عبد القاهر في "دلائله".

والواقع أنه "لا فضل لعلم على آخر، وليس هناك عنصر أهم من عنصر ولكن من ناحية التشكيل لأي تركيب يمكن قبول اتجاه ابن خلدون بكثير من الرضى، لأن ما قد يسمى بالواقعة النحوية يتماثل لنا آليا في كل تركيب"[34]، وهذا ما أشار إليه دي سوسور لاحقاً: "إن كل عبارة إنما لها حضور عبر الواقعة النحوية"[35]، أضف إلى ما سبقت الإشارة إليه من استحالة فضل العناصر بعضها عن بعض لأداء تواصل أداء سليماً ما جدّ قبل عقود خلت في حقل التركيب (السانتكس) البنيوي الذي يشير إلى رفض ثلاثي عام: رفض الحذف أو الإضمار، رفض اعتبارات المستوى الدلالي على حساب العناصر الأخرى، وأخيراً رفض التمييز بين التركيب (السانتكس) والمورفلوجيا، وعليه فاللسانيون المعاصرون يرفضون هذه الانشطارات بين عناصر الوحدات اللسانية، وركّزوا على وجه الخصوص الرفض القاطع للفصل بين علمي النحو والصرف مثل قول هلمسليف: "إن التركيب (السانتكس) البنيوي لا يكون معقولاً إلا إذا تخلى عن الانشطار الذي يفصله

تقليديا عن المورفلوجيا مع اختراق الحواجز الكتيمة (Cloisons étanches) بين هاتين المادتين، والاعتراف بأن سر النحوية (Mélanisme grammatical) كامل في لعبة الاستعمال المؤلف بين الأنماط المورفلوجية بالتعاقد مع العلاقات التركيبية (السانتكسية")[36].

ونريد أن نختم هذا العمل مع ما يسودنا من اعتقاد جازم باستحالة فصم عنصر عن عنصر آخر أياً كان نوعه وقيمته خلال عملية التواصل بين المتكلم والمتلقي المفترض فيهما سلفا أنهما ينتميان إلى زاد أو وضع لساني مشترك واحد، وإلا حصل ما حصل من سوء تفاهم حتى بين السليقيين في إطار لغة واحدة، فكلنا يذكر تلك الرواية التي نسجت حولها حكايات، والمتعلقة بوقوع بنت أبي الأسود في لحن أسلوبي متعجبة من شدة الحرفي صورة استفهام، وسواء أصحّت هذه الرواية أم لم تصحّ فإنها تؤكد عدم التهاون بفصم العناصر خلال عملية الكلام أو التلقي بين باث لرسالة ومتلقيها.

وفضلا عن التواضع اللغوي المشترك فعلى المتلقي أن يكون أشد حرصاً على الالتفات والانتباه لما يُبَثّ له من مرسلات، تذكرون -مثلاً- مطلع قصيدة جرير :

أتصحو أم فؤادك غير صاح   عشية همَّ صحبك بالرواحّ؟

ولولا قوله اللاحق:

ألستم خير مَنْ ركب المطايا   وأندى العالمين بطون راح؟

لظلّ الخليفة مستنكرا غاضباً، والمطلعون على بعض الاستعمالات الخطابية المحلية يعرفون ما جاء في الحديث "بأن قوماً من جهينة جاؤوا بأسير إلى النبي

(ε)، وهو يرتعد من البرد، فقال عليه السلام، ادْفوُهُ بغير همز على لغته فذهبوا به فقتلوه، وإنما أراد عليه السلام: أدفئوه من البرد، وهم فهموا: أُدفوه من دفوت الجريح أدفوه دَفواً إذا أجهزت عليه[37]، واعتبر ذلك القتل خطأ بدليل أن النبي(ε) قد ودى ذلك القتيل.

وأما تحريف "مستوى تركيبي (سانتكسي) أو مورفلوجي على سبيل الجهل أو الالتباس أو اللامبالاة، فلا يختلف أحد مع الآخر في أن التورط في مثل هذا الانحراف من المتكلم قد يقوده حتماً إلى الالتباس والغموض أو إلى فهم خاطئ لدى المتلقي، ولسنا بحاجة إلى الاتيان بالشواهد الغزيرة من أجل إثبات هذه القضية، فهي حوارات مشهورة منذ صدر الإسلام بين العرب أنفسهم، ثم بين العرب والأعاجم في وقت لاحق إلى درجة أن بعضا من هذه الحوادث المشوبة باللحن أضحت أو تحولت إلى ملح ونوادر"[38].

مراجع البحث:

1. البخلاء: الجاحظ، ط: 1960، دار صادر للطباعة والنشر بيروت.

2. بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب

د.عبد الجليل مرتاض، دار الأشرف، بيروت، ط: 1988.

3. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي، تحقيق د.عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر.

4. طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تحقيق د.محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

5. طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط: 1973، دار المعارف، مصر.

6. العربية بين الطبع والتطبيع، د.عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1993.

7. الكتاب سيبويه، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار القلم، القاهرة.

8. مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث، د.عبد الجليل مرتاض، دار ثالة (الجزائر)، ط: 2003.

9. اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي، د.عبد الجليل مرتاض، دار الغرب للنشر والتوزيع (وهران)، ط: 2003.

10. محاضرات في الألسنية العامة، ف. دي سوسور، ترجمة: يوسف غازي، مجيد النصر، دار نعمان، بيروت، ط: 1984.

11. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين ذهبي، تحقيق، جاء الحق، دار الكتب، القاهرة.

12. المزهر، السيوطي، تحقيق، جاء المولى وآخرون، مط. عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

13. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق، أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، بيروت.

14. المنصف لكتاب التصريف، المازني وشرح ابن جني، تحقيق، ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مط.مصطفى البابي، القاهرة، ط: 1954.

15. الموشح المرزباني، تحقيق، محمد البجاوي، دار النهضة، مصر، ط: 1965.

16. نور القبس، المرزباني واختصارا اليغموري، تحقيق، رودولف زلهايم، دار النشر فرانتس فيسباندن، ط: 1964.

17. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، المطبعة الكاتوليكية بيروت، ط: 1994.

18. مجلة اللغة العربية (المجلس الأعلى للغة العربية)، العدد الثامن صيف 2003 (الجزائر).

19 .Dictionnaire encyclopédique des seieures du langage, édition du seuil Paris.

20. Cour de liguistique générale FERDINAND de saussure, ENAG 1990 Alger.

21.Dictionnaire de didactique des langues, R.GALISSON / D.COSTE HACHETTE, 1976.

22. Dictionnaire de linguistique, JEAN DUBOIS, librairie larousse, Paris.

---

1. راجع: العربية بين الطبع والتطبيع ص: 21-25.
2. طبقات الشعراء لابن سالم: 11/1.
3. انظر المزهر: 548/2 وطبقات ابن سلام: 14/1.
4. على سبيل المثال انظر طبقات النحويين واللغويين ص: 21 وما بعدها.
5. المصدر السابق ص: 39.
6. نور القبس ص: 3.
7. نفسه ص: 5-6.
8. مراتب النحويين ص: 31.
9. انظر بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب ص: 121.
10. انظر الكتاب: 334/1.
11. السابق ص: 367-368.
12. نفسه ص: 19/2.
13. محاضرات في الألسنية العامة ص: 147.
14. الكتاب: 33/1.
15. اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي ص: 113.
16. نفسه ص: 114.
17. البخلاء ص: 50.
18. النوادر ص: 122.
19. اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي ص : 117.
20. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص: 43-44.
21. انظر طبقات النحويين واللغويين ص: 33.
22. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: 85/1.
23. الموشح ص: 161.

24. محاضرات في الألسنية العامة ص: 155.

25. Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage P :71.

26. Cours de linguistique générale P :214.

27. المزهر: 40/1.

28. نفسه: 40-43.

29. محاضرات في الألسنية العامة ص: 150-151.

30. نفسه ص: 151.

31. راجع المنصف: 1/ 2-5.

32. انظر الكتاب: 251/4.

33. ابن خلدون والدرس اللغوي الحديث عدد: 8 صيف 2003 (مجلة اللغة العربية) ص: 86-87.

34. المرجع السابق ص: 88-89.

35. محاضرات في الألسنية العامة ص: 147.

36. مجلة اللغة العربية "العدد السابق" ص: 89.

37. انظر اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي ص: 123.

38. السابق ص: 124.